ماهو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام
زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي
لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبنى الاصل اي المبني الاصل
اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر
بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في نحو قام هؤلاء
لكونه مشابها بمبنى الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى واعلم ان
صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت زيدا فان ذلك لا يحصل الا باجزاء الاعراب على آخر الكلمة
بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام الامام عبد
القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل
ولهذا اعتبر التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل
في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهو
معربة وانما عدل المص عما هو المشهور من ان المعرب ما اختلف آخره
عند الجمهور
باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال
اواخر الكلم في التركيب من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها

السماع

بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر
على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له فيجوز
الامثلة على تقدير تقدم اللف على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كالمتلفظ
به مقررة للمنوطه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب
للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا
وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط
ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لزم الاتيان بالفاء لان الجملة
الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر
نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه
او اجماله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب وحيث كانت للتفصيل
المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور لدلالة احد القسمين على
الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكور ثم
غير مذكور لكنه مقدر [illegible] واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون
الى الله المتشابهات [illegible] اما للشرط [illegible] الاول
[illegible]